1

بيروت في ٩ أيار ٢٠٠٦

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً قبل ظهر اليوم برئاسة الوزير السابق عدنان القصار وحضور رؤساء الهيئات وتم البحث خلال الاجتماع في الاوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في ضوء الدعوة الى التظاهرة يوم غد الاربعاء والتاثيرات السلبية التي تتركها التظاهرات على الاستقرار والاستثمار وعرقلة النمو في لبنان وتخوفها من ان تؤدي التظاهرة الى مزيد من الانقسام الداخلي في الوقت الذي يحتاج فيه لبنان اكثر من أي وقت مضى الى تحصين ساحته الداخلية.

وقد بدأت الهيئات اجتماعها بالوقوف دقيقة صمت حداداً على غياب الوزير والنائب السابق جورج افرام منوهة بالدور السياسي والاقتصادي الذي كان يقوم به وبمواقفه الوطنية الداعية الى التآخي وتوحيد الصفوف.

وبعد مناقشة الوضع من مختلف جوانبه اصدرت الهيئات بياناً ركزت فيه على ما يلي:

١- ان تحرك الهيئات الاقتصادية يأتي انطلاقاً من واجبها في الحفاظ على الاستقرار في لبنان وهي اذ تقدر جهود كافة القوى السياسية في خدمة لبنان واقتصاده وتقف على مسافة واحدة من جميع هذه القوى الا انه لا يسعها الا ان تحذر من خطورة ما تؤدي اليه التظاهرات وانعكاساتها السلبية على صعيد الاستقرار والاستثمار وعرقلة حركة النمو وزيادة حدة البطالة.

٢- ان الهيئات تلتقي مع المعترضين على العديد من البنود الواردة في الورقة الاصلاحية الا انها ترى ان هذه البنود مازالت موضع حوار وان تعديل ما يجب تعديله منها يتم بالحوار وليس بالسلبية، خاصة وان الحكومة ابدت استعدادها للاستمرار في هذا الحوار.

٣- ان التجاذبات والانقسامات السياسية لا تنتج سوى المزيد من التأزم السياسي والتدهور الاقتصادي . الامر الذي سينعكس سلباً على موسم الاصطياف المقبل الذي يعول اللبنانيون كثيراً على نجاحه والذي لا يمكن نجاحه الا بتوفر الاستقرار هذا اضافة الى ان لبنان يشهد في الفترة المقبلة مزيداً من مؤتمرات الاستثمار اولها المؤتمر الذي سيعقد بعد يومين ويشارك فيه حوالي ١٠٠٠ مستثمر من ٢٢ بلداً فهل يجوز استقبال هؤلاء المستثمرين بالتظاهر؟ ~~وهل يجوز ان نفتتح موسم الاصطياف باستقبال المصطافين بمظاهر السلبية والانقسام؟~~

٤- ان الهيئات الاقتصادية تشدد على متابعة الحوار بين الحكومة وهيئة التنسيق النقابي توصلاً الى الحلول المناسبة لمختلف المشكلات وهي انطلاقاً من ذلك تدعو الى ارجاء تظاهرة يوم غد الاربعاء بانتظار استكمال الحوار الجاري مع الحكومة خاصة بعد ان زالت اسباب الدعوة الى هذه التظاهرة بتأكيد الحكومة سحبها مشروع التعاقد الوظيفي من التداول وابداء استعدادها للحوار حول كل بند من البنود الواردة في الورقة الاصلاحية توصلاً الى توافق شامل حول هذه البنود يكون منطلقاً لطلب الدعم العربي والدولي وتأمين انعقاد مؤتمر بيروت – واحد.

٥- تكرر الهيئات دعوتها كل الفرقاء في لبنان الى تحقيق التهدئة وتوفير المناخات الملائمة للاستقرار وتحفيز الاستثمار واستكمال جلسات الحوار للوصول الى النتائج المرجوة.

٦- تعرب الهيئات عن شكرها لتجاوب دولة الرئيس نبيه بري مع تمنياتها بنقل جلسات الحوار الى خارج الوسط التجاري وهي تكرر تمنياتها عليه بتحقيق هذا الامر كما تتمنى على دولة الرئيس فؤاد السنيورة نقل جلسات مجلس الوزراء ايضاً الى خارج الوسط التجاري واعادة الحركة الى هذا الوسط.

٧- قررت الهيئات القيام باجراء الاتصالات اللازمة بمختلف القيادات السياسية بغية تهدئة الاوضاع وتجنيب البلاد مزيداً من الانقسامات التي تنعكس سلباً على مختلف الاوضاع وفي طليعتها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.